حقي

"*Haqqi*"; No. 16; Spring 2007

شركاء في تحويل حقوق الطفل إلى واقع

العدد السادس عشر، ربيع 2007



دراسة وتوصيات الأمم المتحدة
بشأن العنف ضد الأطفال

نحو إنهاء العقاب الجسدي والمذلّ
ضدّ الأطفال في المدارس

في هذا العدد...

خصص هذا العدد لموضوع الانتهاكات العنيفة ضد الأطفال، وتغطي مواضيعه جوانب مختلفة ومتكاملة، منها:

- دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضدّ الأطفال من جميع نواحيه، وتوصيات شاملة لمعالجة قضايا العنف، بحيث تشكّل إطاراً لصياغة البرامج ذات الصلة.
- العقاب الجسدي العنيف في إطار المدرسة، من خلال مشروع لإنهاء العقوبات العنيفة والمذلّة.
- مشروع مرصد لحقوق الطفل كما تناوله المشاركون في ورشة عمل تتعاون من خلاله المنظمات الحكومية والأهلية المعنية على مراقبة تطبيق حقوق الأطفال والالتزامات، والتبليغ عن الانتهاكات.
- الخطوط الهاتفية لمساعدة الأطفال لتيسير الرصد والتبليغ.

إن القضاء على أشكال إضطهاد الأطفال المختلفة ما زال في بداياته، خصوصاً في مجتمعاتنا التي تتعرض، ككل، لنزاعات عنيفة مستدامة، وحيث ما زالت الثقافات السائدة تحلّل استعمال أشكال من العنف ضد الأطفال والنساء. «**حقي**» وكما في العدد السابق، ستواصل متابعة الموضوع في أعدادها القادمة.

حقي

في هذا العدد من «حقي»:

ص 3-5 أخبار

ص 6-10 دراسة وتوصيات الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال

ص 11-12 العنف في المدرسة

ص 13-15 مرصد لحقوق الطفل

ص 18-20 موارد

صور هذا العدد: www.gettyimages.com

❖ تصدر «**حقي**» عن «ورشة الموارد العربية» (للرعاية الصحية وتنمية المجتمع)
❖ARC. PoBox 27380. Nicosia 1644-Cyprus
❖ في لبنان: ورشة الموارد العربية، ص . ب 13-5916(شوران) بيروت . الهاتف: 742075 1(961+)
www.mawared.org

❖ «**حقي**» تدعو جميع القراء إلى المساهمة فيها وترحب بكل الأخبار والأنشطة والمقالات والتقارير. تصدر حقي عن برنامج مشترك مع المنظمة السويدية لرعاية الأطفال SCS.

المقالات والمعلومات المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء «ورشة الموارد العربية» أو «المنظمة السويدية لرعاية الأطفال»

❖ «ورشة الموارد العربية» مؤسسة عربية مستقلة ذات منفعة عامة، لا تتوخى الربح التجاري، هدفها إعداد ونشر وتوزيع الكتب و المواد التعليمية والتثقيفية اللازمة في مشاريع الرعاية الصحية وتنمية المجتمع والموارد البشرية، وتطوير التواصل بين العاملين في هذه الميادين في البلدان العربية. تأسست الورشة في 1988، على أيدي مجموعة من العاملات والعاملين في حقول الرعاية الصحية الأولية، وتنمية المجتمع، والتربية، والنشر.

Haq-qi (My Rights) : a newsletter supporting NGOs and concerned parties working with Child's Rights in the Arab region.
Published by ARC; Arab Resource Collective as part of regional program on Child's Rights with, and supported by Save the Children Sweden (SCS).
ARC, P.O.Box.13-5916, Beirut-Lebanon.. Tel. (+961) 1 742075. arcleb@mawared.org
SCS, P.O.Box: 113-7167, Regional Office - Beirut - Lebanon
Tel.: (+961) 1 738654 info@scsmena.org

الاشتراكات	البلدان العربية	البلدان الأخرى
الأفراد والمؤسسات الإنسانية	10 دولار	20 دولار
المؤسسات الأخرى	20 دولار	40 دولار
الاشتراكات الجماعية يتفق بشأنها مع إدارة النشرة		

الفريق التنفيذي
مدير التحرير:
غانم بيبي
المحرر التنفيذي:
هيفاء قرطباوي
ساهم في هذا العدد
رنا نويري
المنظمة السويدية لرعاية الطفل
جمانة زباني
هبة القاضي
هيفاء قرطباوي
وثائق الأمم المتحدة
ضياء ملاعب
إخراج وتنفيذ
عمر حرقوص

مؤتمر إقليمي للوقاية من إساءة معاملة الأطفال

تعقد الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال (IPSCAN)، بالتعاون مع الجمعية اليمنية السيكولوجيّة (YPA) و«شبكة المهنيون العرب للوقاية من إساءة معاملة الأطفال» (APNPCAN)، مؤتمرها العربي الثاني، في عمّان، في 18-2007/6/20. سيكون موضوع المؤتمر العام لهذه السنة «حقوق الأطفال وحمايتهم من كافة أنواع العنف، والاستغلال والإهمال في البلاد العربيّة». أمّا الهدف الأساسي فيكمن في إلقاء الضوء على واقع العنف الذي يعاني منه الطفل العربي، وطرح تدابير مدروسة للوقاية والتدخل تستهدف صانعي السياسات، والمجتمع المهني، والمجتمع المحلّي، والأسر والأطفال. لذلك ستدور المناقشة والعمل حول محاور تسعة هي:

- حماية الأطفال في النزاعات المسلحَة.
- الانجازات والتطلعات الإقليمية على ضوء توصيات دراسة الأمم المتحدة في العنف ضد الأطفال.
- العنف ضمن الأسرة.
- العنف في المدرسة والمحيط التعليمي.
- العنف ضمن المؤسسات.
- العنف في إطار المجتمع و«الشارع».
- العنف في موقع العمل.
- المقاربات المتعددة الخلفيات التي يمكن الاستفادة منها لحماية الطفل.
- العقاب الجسدي في البلاد العربية.

للمزيد من المعلومات حول المؤتمر الآتي:

Hassan Kassim Khan, President, YPA:
kassim6@yahoo.com
Hani Jahshan, President APNPCAN:
hani.jahshan@arabispcan.org
Website: www.arabispcan.org

للاطّلاع على تقارير ونتائج المؤتمر السابق، 2004:

http://www.arabispcan.org
20Conference%20Pages/%2004/
Conference%20Program.htm

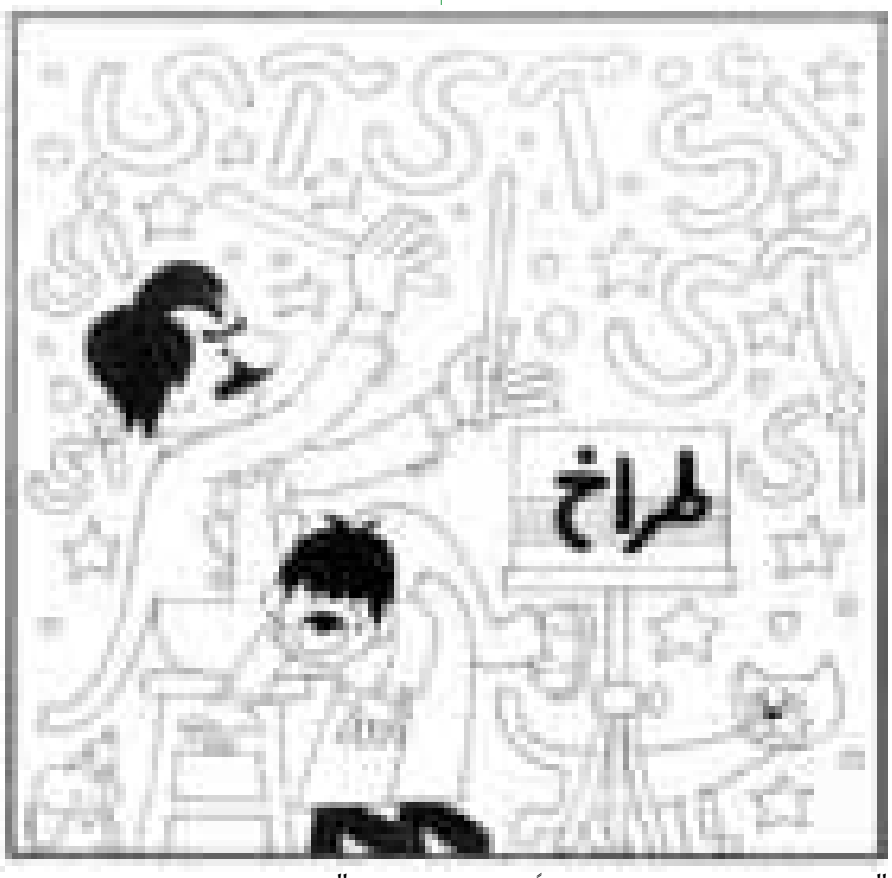
فلسطين: الطفل «صانع التغيير»

منذ أعلنت السلطة الفلسطينية في الخامس من نيسان/أبريل 1996، التزامها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، يحتفل أطفال فلسطين بالتاريخ عينه من كل سنة بـ «يوم الطفل الفلسطيني».

وكان من جملة الاحتفالات التي جرت هذه السنة سلسلة من اللوحات الفنية الغنائية والمسرحية عبرَّ فيها الأطفال الفلسطينيون عن همومهم ومشاكلهم. قدّمت العروض في قاعة قصر الثقافة في رام الله وشملت عرضاً مسرحياً سُمّي «كلنا مسؤولون» تطرَّق إلى العلاقة القائمة بين الأطفال وأهلهم. وكان هناك عرضٌ آخر من مسرح الدمى حول عمالة الأطفال. واشتمل المهرجان على جناح للصور عن عمالة الأطفال في ظروف عمل صعبة وخطيرة، بالإضافة إلى عدد كبير من الشعارات التي تدعو إلى إنهاء العنف ضد الأطفال وتوفير حياة كريمة لهم. وشهد اليوم تتويجاً لمشروع «الأطفال صنّاع التغيير» الذي امتد على مدار عام ونصف بدعم من منظمة اليونيسيف وبتمويل من الاتحاد الأوروبي وشارك فيه أربعمائة وخمسون طفلاً من الضفة الغربية وغزة بهدف مساندة حقوق الأطفال. وذكر وزير التربية والتعليم الفلسطيني لمناسبة المهرجان الذي أقيم في وقت واحد في رام الله وغزة أن «عدد الأطفال الذين قتلوا وهم على مقاعد الدراسة يزيد عن ستمائة طفل وطفلة». وناشد العالم التحرك لوقف هذه الانتهاكات الصارخة ضد الطفولة في فلسطين. وأكد «التزام حكومة الشعب الفلسطيني بالعمل على احترام حقوق الأطفال وتوفير كل المناخات المناسبة لذلك». (عن السفير، 2007/4/4)

في الأردن: حماية الأسرة والطفل من العنف

جاءت الورشة الوطنية لحماية الأسرة من العنف التي عقدت خلال نهار كامل في عمان في شباط/فبراير 2007 تحت شعار «حماية الأسرة والطفل من العنف: الإنجازات والفجوات والخطط المستقبلية». نظم الورشة المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في إطار إطلاق ومناقشة دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. تناولت الورشة موضوع العنف في المنزل والأسرة، والعنف في المدارس، وفي مكان العمل، وفي أنظمة الرعاية والأنظمة القضائية وفي المجتمع. بحث المشتركون- التي جاؤوا وزارات، وجمعيات حكومية مختلفة وجمعيات غير حكومية - دور المؤسسات عند التعامل مع قضية العنف الأسري والإجراءات المتبعة من قبلهم فيما يتعلّق بهذا الموضوع. وتندرج مسألة العنف الأسري ضمن مشروع تطوير الإجراءات والبروتوكولات لكل من وزارات الصحة والتربية والتعليم والعدل والمجلس القضائي، علمًا أنَّ الجميع معنيّ بتلك القضية وأن مشاريع التوعية والوقاية والتدخّل يجب أن تكون متكاملة وأن



"يجب انتزاع المعتدي من الأسرة بدلاً من انتزاع الطفل!"

تشرك كل هذه الأطراف. ومن خلال الورشة:

- شدَّد المختصون بحماية الأسرة على أهمية زيادة الجهود لتأمين حماية أفضل من كل أنواع العنف والاستغلال الموجهة ضد الأطفال.
- طالب المشاركون بتأسيس لجنة وطنية مؤهلة لاستلام الشكاوى المختصَّة باستغلال الأطفال، وإنشاء ناد للأطفال يعمل معهم على مواضيع حقوقِ الإنسان.
- صدر نداء إلى المؤسسات الدينية، للتطرق إلى موضوع العنف في الأسرة.
- بانت واضحةً الحاجة إلى ورشات توعية تنظم في المدارس، وكذلك على نطاق البلد من خلال وسائل الإعلام كافةً، والحاجة إلى وضع منهج أفضل لرصد ومراقبة حالات العنف ضد الأطفال في الأسرة وخارجها.
- عرض كل من الوزراء المشاركين إنجازات وزارته والعقبات التي واجهتهم خلال السنة الماضية في ما يتعلق بالعنف الأسري. فأعلن وزير التعليم تأسيس قسم خاص بهذا الموضوع وإنشاء خط ساخن وموقع انترنت لاستقبال شكاوى التلامذة. أمّا وزير العدالة فأعلن تأسيس فرع خاص لشؤون العائلة يكون مسؤولاً عن مراجعة التشريعات الوطنية والدولية التي صدقتها المملكة الأردنية بخصوص حقوق الإنسان والطفل. وتراجع الوزارة حاليًا غرفة القضاء المختصة بالأطفال المعتدى عليهم، والتي أُسِّست ضمن المحكمة الجنائية قبل 19 شهراً. وتعمل وزارة الإنماء الاجتماعي، مع مؤسسات حكومية وغير حكومية على مسودةٍ في قانون حماية العائلة. وذكر وزير الشؤون الاجتماعية أن 2,329 حالة اعتداء على الأطفال سجِّلت في العام 2006، منها 261 حالة اعتداء جنسي. وحسب وزير الصحة أسست وزارته لجنة تشمل أطبّاء أخصّائيين لمعالجة قضايا الصحة المختصَّة بالاعتداء على الأطفال في الأردن. وأعلن الوزير أن 500 طبيب دُرِّبوا خلال السنة الماضية للتمكّن من كشف الاعتداء على الطفل في مراحله المبكّرة مضيفًا أن هدف الوزارة سيكون تأمين أطبّاء مدرَّبين في كلّ من المراكز الصحية في الأردن، ويبلغ عددها السبعمائة.

و من المهّم هنا الإشارة إلى جهود المشاركين كافةً على مقارنة الحالة والانجازات الأردنية حول موضوع العنف ضد الأطفال بنتائج وتوصيات آخر دراسة لأمين عام الأمم المتحدة حول الموضوع عينه. وفي الختام قرأ الأطفال المشاركون في الندوة التوصيات العامة التي اقترحت، في حالات الاعتداء على الطفل ضمن الأسرة، إنتزاع سبب الاعتداء (أي المعتدي) من العائلة عوضًا عمّا يحصل حاليًا من إنتزاع الطفل المعتدى عليه من عائلته.



مساواة النوع الاجتماعي: ربح مضاعف!

صدر عن اليونيسف تقرير بعنوان "واقع الأطفال في العالم 2007". واللافت أنّ التقرير هذا لا يركّز مباشرةً على وضع الأطفال، بل يتناول الموضوع من وجهة نظر مساواة المرأة بالرجل والتأثير الإيجابي الناجم عن تحقيق ذلك على سلامة ورفاهة الأطفال كافةً: صبياناً وبنات. الهدف إذن، بدرجة أولى، محو التمييز وبناء قدرات نساء العالم كأساس لصحة وإنماء العائلة والمجتمع، بل حتّى الأوطان. إن "مساواة النوع الاجتماعي ورفاهة الأطفال مرتبطان ولا يتجزّءان. عندما تبني المرأة قدراتها لقيادة حياة متكاملة ومنتجة، يزدهر الأطفال والأسر"، كما أعلنت المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسف. وبالرغم من التقدّم التي أحرزته النساء في العقود الأخيرة، فحياة ملايين من الفتات والنساء ما زال يسودها التمييز وما ينتجه من فقر وبؤس. وعلى ضوء هذه الإشكالية فقد وضع التقرير خريطة عمل للسير نحو المساواة، تتضمَّن تدخلاّت أساسية سبعة: التعليم للفتيات، تمويل مشاريع تحثّ على المساواة، تشريع معدّل في قوانين الملكية والإرث (وغيرها في مواضيع كالعنف ضد المرأة مثلاً)، و"كوتا" تشريعية لضمان مشاركة المرأة على الصعيد السياسي، وتشجيع الحركات النسائية الشعبية حيث النساء تساعدن بعضهن البعض على بناء القدرات، ومخاطبة الفتيان والرجال وإشراكهم في حركة نهضة المرأة، وتحسين الدراسات والبيانات الخاصة بصحة ورفاهة المرأة في العالم. أخيرًا وليس آخرًا، يُظهر التقرير كيف أنّ تعزيز المساواة وبناء قدرات النساء (وهو الهدف الثالث في الأهداف الإنمائية الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة) يدفع إلى الأمام جميع الأهداف الباقية بدءاً بتخفيض معدلات الفقر والجوع في العالم ووصولاً إلى إغاثة الأطفال، وتأمين التعليم للجميع، ومحاربة السيدا (AIDS) وفيروس نقص المناعة، بالإضافة إلى الملاريا والأمراض المعدية، وضمان الاستدامة البيئية. للإطّلاع على التقرير الكامل:
http://www.crin.org/docs/unicef_state_world_children_07.pdf

العنف ضد «الفتيات في نزاع مع العدالة»

أصدرت جمعية مراقبة حقوق الإنسان وثيقة جديدة عن العنف ضد الفتيات الذي تتسبب به المؤسسات عينها التي من شأنها حماية الإنسان وحقوقه، ومنها في هذه الحالة أفراد الشرطة وأمراء السجون. وتأتي الوثيقة متابعة لعدد من الوثائق الأسبق حول الموضوع نفسه أي "العنف ضد الأطفال المعتقلين" وإنما مع تركيز جديد على وضع الفتيات. ويبدأ النص بالقول أن عدد الفتيات اللواتي يُجلبن أمام العدالة أقل من عدد الفتيان ولكنّهن أكثر عرضة للعنف، خصوصًا الإيذاء والاعتداء الجنسي في مخافر الشرطة وفي السجون كذلك. وتركّز ورقة البحث على خمسة بلدان، ومنها مصر، حيث بدأت المنظمة برصد المشكلة قبل خمس سنوات. وتتفاقم المشكلات التي تعترض هذه الفتيات بسبب أن الفتيات صغيرات في السن، وفقيرات، غير واعيات حقوقهن وغير محميات حيث لا يوجد بالغون لحمايتهنّ. وتمضي العديد من الإساءات الخطيرة دون أن تلاحظ أو ترصد لأن الفتيات اللواتي يتعرضن لها نادرًا ما يكون توقيفهن مشروعاً أو أنهن لا يُحضرن للمثول أمام المحكمة. فيعدو مرورهن بمخفر الشرطة غير مسجّل، ولأن عدد اللواتي يجري إحالتهن إلى السجون قليل فينتهي الأمر بهنّ في أماكن غير معدَّة لاستقبالهن وغالبًا ما تكون خطرة. وتحتجز الفتيات في سجون البالغات حيث يتعرّضن للمزيد من العنف والاعتداءات. وبعد عدد من الملاحظات وبعض الأحاديث المنقولة عن فتيات عانين من هذه الظروف الصعبة، تسرد الوثيقة التوصيات العامة التي يجب على الحكومات أخذها بعين الاعتبار لتحسين الوضع القائم وحماية الفتيات المشرّدات، وهن غالبًا ما تتركن بيوتهن هربًا من الاعتداء ليلحق بهن هذا الأخير إلى الشارع. للإطّلاع على النص بالكامل والتوصيات:
http://hrw.org/english/docs/2007/02/20/global15345.htm
(أنظر أيضاً صفحة الموارد).

المؤتمر الحكومي الأول حول صحّة الطفل العربي

انعقد المؤتمر الأول لصحة الطفل العربي في المملكة العربية السعودية في شباط/فبراير 2007 تحت شعار «صحة الطفل العربي... استثمار أمة». مثّل المؤتمر إستراتيجية مشتركة تنطلق من التركيز على السياسات الصحية للطفل العربي. وهدفت محاور المؤتمر إلى وضع تصور للبرامج والمشروعات الفعالة حرصًا على توعية المجتمع العام بشؤون تأهيل الأطفال العرب وذلك من خلال تدعيم وتعزيز دور الجهات الحكومية وفعاليات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وعلى ذلك جاءت التوصيات تحت سبعة عناوين:

1. تبنّي «إعلان الرياض» حول صحة الطفل العربي.
2. في مجال التشريعات والأنظمة:

- حث الدول العربية الأعضاء على تعزيز وتطوير دور اللجان الوطنية والمؤسسات المعنية بالطفولة مع إيجاد الآليات الملائمة للتنسيق والتنفيذ بينها وبين الجهات الحكومية وغير الحكومية.

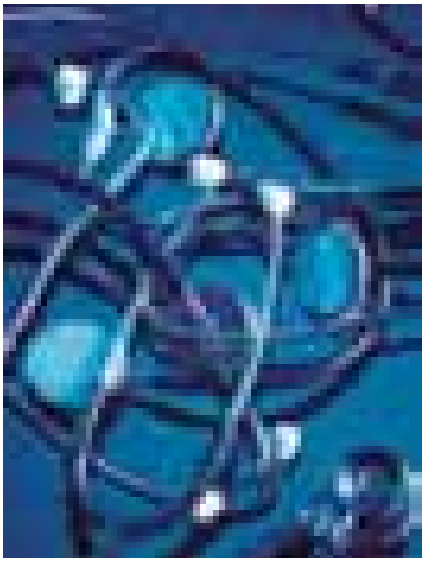
3. في مجال الصحة:

- توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة لجميع الأطفال وتحسين ظروفهم المعيشية والغذائية والتركيز على خفض معدل وفيات الرضع والأطفال.
- تمكين الأطفال المعوقين من تلقي الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتأهيل بغية دمجهم في المجتمع.
- دعم برامج الوقاية والعلاج للأطفال مرضى الإيدز وذلك في إطار ضمان الالتزام بحقوق الطفل.
- توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للطفل في الكوارث والنزاعات المسلحة وتشجيع إسهامات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال.
- إنشاء مركز عربي للإغاثة والمساعدات الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والحروب.
- اتخاذ التدابير اللازمة لخفض معدلات السمنة بين الأطفال وتفعيل دور القطاعات الحكومية وغير الحكومية في وضع وتنفيذ برامج شاملة .
- تشكيل فريق عمل في جامعة الدول العربية لإعداد تصور حول «مشروع عربي لصحة اليافعين» يهدف لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتوفير البيانات والمؤشرات ذات العلاقة، وذلك في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة».
- الطلب من جامعة الدول العربية إعداد تقرير دوري (كل عامين) عن الوضع الصحي للأطفال في الدول العربية يُعَد بدعم من مجلس وزراء الصحة العرب.

4. في مجال رعاية الطفولة المبكرة:

- وضع وتطوير برامج الإرشاد الأسري وتأهيل الشباب المقبلين على الزواج لتعزيز دور الأسرة في توفير حياة آمنة للأطفال.
- تطوير وتفعيل دور المؤسسات التربوية الحكومية وغير الحكومية في التنشئة.
- حث الدول الأعضاء على الاهتمام بالتعليم المبكر في مراحل ما قبل المدرسة.

5. في مجال التدريب والبحث العلمي:



يجب "تشكيل فريق عمل لإعداد مشروع صحة الأسرة"



يجب "توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع الأطفال"

- تعزيز قدرات الأطباء وبقية أعضاء الفريق الصحي والجهاز التعليمي على التعامل مع مشاكل الأطفال الصحية والنفسية.
- دعوة جامعة الدول العربية لإنشاء مركز معلومات ودراسات وبحوث خاصة بالأسرة والطفولة.
- حث الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني على دعم وإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بالطفولة .

6. في مجال حماية الطفل:

- دعوة الجهات المعنية إلى توجيه عناية خاصة بالمشكلات الأسرية وظاهرة العنف الأسري للحد من الإساءة للأطفال بما في ذلك وضع الإجراءات والتدابير التنفيذية على جميع المستويات.
- الحث على إنشاء سجل وطني لرصد حالات الإساءة والإهمال للطفل والتأكيد على أهمية إنشاء خطوط لنجدة الأطفال.
- حماية الأطفال واليافعين من السلوكيات غير الصحية المنتشرة وخاصة المخدرات والتدخين.

7. في مجال الإعلام والاتصال:

- حث وسائل الإعلام المختلفة على رفع الوعي الصحي للأسرة والطفل وتشجيع المبادرات التي تهدف إلى إنتاج البرامج التعليمية والترفيهية والعلمية الخاصة بالطفل والأسرة وتنميتها وتطويرها مع الأخذ بعين الاعتبار المقومات الثقافية والدينية للطفل.
- تضمين البرامج التربوية والتعليمية كل ما يساهم في رفع الوعي الصحي عند الطفل العربي."

للمزيد من المعلومات:

http://www.arabchildhealthconf.net/home.htm

دراسة وتوصيات الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال

لماذا ينتشر العنف ضد الأطفال وكيف نقضي عليه؟

تشكلّ دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال حديث الجمعيات المعنية بأمور الطفولة في العالم. فهي دراسة شاملة تطال الأطفال في كلّ أنحاء العالم، وتجسّد بذلك دليل عمل مهّم لكّل حكومة تعلن التزامها حقوق الطفل، ولكل منظّمة تكرّس نفسها لقضايا حماية الطفل. الدراسة صدرت بالعربية ويتّم إطلاق هذه النشرة في مصر 25-27/6/ 2007. وهذا الأمر يوثق صلة الدراسة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونعرض في هذا المقال مقتطفات من النشرة العربية للتقرير المتعلق بالدراسة الكاملة، قدمه الخبير المستقل للأمم المتحدة، باولو سيرجيو بنهيرو، للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تنشر «حقّي» أدناه ملخصاً بالتوصيات التي أصدرها الأمين العام بناء على دراسة كونية. التحديات والتوصيات تبدو شاملة، ويمكن أن تشكل «قائمة تفقد» تبنى عليها البرامج والاستراتيجيات والخطط الوطنية...الخ. وهي تعالج ممارسة العنف على الأطفال – ومن قِبَلهم – وتحاول أن تمنحها الإلحاح الذي تستحقه. وترسم التوصيات صورة شمولية تكاملية عن مصادر العنف وأغراضه المختلفة، الظاهر منها والمعترف بها وغيره. وتتيح التوصيات لمن يرغب – ويجرؤ – من الناشطين والباحثين وصناع الرأي والسياسات، وحتى المؤسسات ذات الطابع الديني، أن ينظر في جذور العنف المتوارثة وتلك التي تولّدها ثقافات سياسية واجتماعية سائدة، نظرة صادقة.

بالمقابل، وفي حين تذكر التوصيات ضرورة التعامل مع «الأسباب الجذرية» التي تغذي الأسباب المباشرة، كالفقر المتفاقم والحروب والنزاعات المحلية وانهيار النظم الأسرية والقيمية. وانسداد آفاق التخلص منه يسبب الخلل الجوهري الذي أصاب الرؤى والقيم التي تتحكم بالعلاقات الدولية اليوم، وتراجع مكانة وأثر القيم الانسانية المشتركة والتضامن والمشاركة، في حين يتقدم الجشع والاستئثار ومصالح النخب وشركاتها ودولها.
الأسباب الجذرية، للمجتمعات العربية حصة الأسد في انتشار أشكال النزاعات والعنف فيها، واستباحة سلامة الأطفال واجهاض حاضرهم ومستقبلهم، ودفع قطاعات واسعة منهم إلى أحضان اليأس، وتقبل العنف وسيلة للحياة و«حل» النزاعات الصغرى والكبرى. الدراسة والتوصيات ستنشر بالعربية قريباً وقد يثير نشرها اهتماماً واسعاً، رسمياً وأهلياً. ولكن أي أثر سيترك هذا الاهتمام على التشريعات والممارسات والقيم السائدة؟ إلى أي مدى سيدفع ذلك المؤسسات الأهلية والوكالات الحكومية والدولية إلى مراجعة خططها وترشيد إستخدام نفوذها ومواردها من أجل تحقيق تقدم ملموس وقابل للإستدامة؟ وهل يمكنها أن تنخرط معاً في أعمال المناداة وحشد التأييد والضغط لتحقيق فرق في حياة الأطفال وأهلهم؟...تنشر النصوص بتصرف. ويوصى بالإطلاع على النص الكامل (حقي).

أولا- مقدمة حماية الاطفال من العنف

الدراسة بالعربية

تطلق النسخة العربية لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في مصر في مؤتمر 25-27/6/2007 تحت إشراف المجلس القومي للطفولة والأمومة وبالتعاون مع المنظمّة السويدية لرعاية الأطفال (مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) واليونيسف. يتوقع أن تساعد ترجمة هذه الدراسة إلى اللغة العربية على أن «تكون مرجعا للدول العربية ومعينا لها على تنفيذ التوصيات الصادرة عن التقرير الذي قدمه الخبير المستقل المكلف بإعداد الدراسة». وستُطلق خلال المؤتمر حول الدراسة، نسخة مبسطة منها، كما تطلق نسخة رقمية من دليل حماية الأطفال على الإنترنت.
تشارك في المؤتمر دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويُناقَش فيه عدد من الموضوعات منها مثلاً الاتجار بالأطفال، واستغلال الأطفال عن طريق الإنترنت، إرشادات للأطفال ضحايا الحروب. ويتطّرق المؤتمر إلى سبل متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي لمناهضة العنف ضد الأطفال الذي عقد بالقاهرة في آذار/مارس 2006.

الأطفال ركن أساسي من الدراسة

جزء أساسي من أي دراسة أو مشروع موجّه للأطفال، مهما كانت أهدافه، هو مشاركة الأطفال فيه بأخلاقية وفعالّية. ولتأمين ذلك، تنظّم المنظمّة السويدية لرعاية الأطفال، مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدداً من الأنشطة مع الأطفال القادمين من جميع البلدان المشاركة.
وتبدأ هذه الأنشطة بثلاثة أيام تحضيرية. فمن أسس حث الأطفال على المشاركة تزويدهم بالقدرات اللازمة ليكونوا على راحة تامّة بالنسبة للأمر، فلا يشعروا بأنهم مجبرون على القيامة بدورٍ فرض عليهم، بل يحدّدون دورهم بنفسهم وبحماس.
بعد ذلك يشارك الأطفال في جميع أيام المؤتمر: من إلقاء كلماتهم في حفل إطلاق الدراسة، إلى تقديم عدد من الأنشطة عن موضوع العنف ضد الأطفال، إلى المشاركة في طاولة مستديرة تجمعهم بشخصيات بارزة من العالم العربي ليطرحوا عليها أسئلتهم ويناقشوا معها الأمور التي تهمّهم. وسيكون هؤلاء الأطفال في الواجهة ليتحدثوا مع وسائل الإعلام فيعبرّوا عن آرائهم في قضايا الطفولة والعنف ضدهّم، وسيحضرون جميع الحلقات التي يشارك فيها المنظّمات كافةً، وذلك بهدف أن تكون مشاركتهم أكثر فعاليةً.

• لا يمكن تبرير أي عنف ضد الأطفال فجميع أنواع العنف ضد الأطفال يمكن منعها. ومع ذلك، تؤكد الدراسة المتعمقة عن العنف ضد الأطفال (الدراسة) أن هذا العنف موجود في كل بلد من بلدان العالم وهو يشمل جميع الثقافات والطبقات والمستويات التعليمية والدخل والأصل العرقي وفي كل منطقة يحظى العنف ضد الأطفال اجتماعيا بالقبول في تناقض مع التزامات حقوق الإنسان والاحتياجات الإنمائية للأطفال، وكثيرا ما يكون قانونيا ومسموحاً من قبل الدولة.

• وتعتمد الدراسة تعريف الطفل حسبما هو وارد في المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل: « كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه» وتعريف العنف هو التعريف الوارد في المادة 19 من الاتفاقية: «كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال أو إساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية».

• ويتناول التقرير العنف ضد الأطفال داخل اطر مختلفة: الأسرة والمدارس ومؤسسات الرعاية البديلة ومرافق الاحتجاز والأماكن التي يعمل فيها الأطفال والمجتمعات المحلية، ولا يتناول الأطفال في الصراعات المسلحة إلا انه ينظر في المسائل المتعلقة به مثل العنف ضد اللاجئين والأطفال المشردين الآخرين.

ثانيا- مشكلة عالمية

المعلومات المخفية وغير المبلّغ عنها والمسجلة تسجيلا غير كاف:

• لا يزال كثير من أنواع العنف الموجه ضد الأطفال خفيا لعدة أسباب أحد هذه الأسباب هو الخوف ويتعلق الخوف على نحو وثيق بوصمة العار التي كثيرا ما تلحق بالإبلاغ عن العنف لاسيما في الأماكن التي يأتي فيها « شرف» الأسرة قبل سلامة الأطفال ورفاهيتهم. ويعد قبول العنف على مستوى المجتمع أيضا عاملا مهماً: فقد يقبل الأطفال ومرتكبو العنف على السوء بالعنف البدني والجنسي والنفسي على انه حتمي وعادي. والعنف غير منظور أيضا لأنه لا توجد طرق آمنة أو موثوق بها للأطفال أو الكبار للإبلاغ عنه. وبالرغم من أن بعض أشكال العنف غير متوقعة ومعزولة إلا أن غالبية أعمال العنف التي يعاني منها الأطفال يرتكبها أشخاص يشكلون جزءا من حياتهم.

المخاطر وعوامل الحماية

تدخل مسائل التنمية الاقتصادية والمركز والسن



مشكلة عالمية: الخوف من وصمة العار يجعل العنف ضد الأطفال مقبولاً في المجتمع!

ونوع الجنس والعوامل الجنسانية ضمن عوامل كثيرة ترتبط بمخاطر العنف المميت. وتشير الدراسات إلى أن الأطفال اليافعين هم الأكثر عرضة لمخاطر العنف الجسدي بينما يصيب معظم الضرر الناتج عن العنف الجنسي الأطفال الذين وصلوا سن البلوغ أو المراهقة. والأولاد أكثر عرضة لمخاطر العنف الجسدي من البنات قدرا اكبر من مخاطر العنف الجنسي والإهمال والبغاء القسري. وتكشف بعض الدراسات عن أن بعض مجموعات الأطفال تكون عرضة للعنف على وجه خاص وهي تشمل الأطفال المعاقين والأطفال المنحدرين من الأقليات العرقية والمنتمين إلى المجموعات المهمشة الأخرى، وتوجد أيضا عوامل قد تنع هذا العنف أو تقلل إمكانية حدوثه. يبدو واضحا أن وجود وحدات من الأسر المستقرة يمكن أن يشكل مصدر حماية قوية للأطفال ضد العنف في جميع الظروف.

وجود نطاق واسع من الآثار

إن الآثار التي تترتب على الضعف في كثير من الأحيان خطيرة ومدمرة. فقد يؤدي العنف إلى ازدياد إمكانية التعرض لمفاسد اجتماعية واضطرابات عاطفية واختلالات في الإدراك تدوم مدى الحياة، والتعرض لأنماط سلوك ضارة بالصحة كتعاطي المخدرات والشروع في ممارسة الجنس في عمر باكر

ولا يوجد سوى القليل من المعلومات المتاحة عن التكلفة الاقتصادية على الصعيد العالمي للعنف ضد الأطفال وبخاصة المعلومات الواردة من العالم النامي

ثالثاً- الظروف التي يحدث فيها العنف ضد الأطفال (عناوين)

المنزل والأسرة

تملك الأسر القدر الأكبر من إمكانية توفير الحماية للأطفال والوفاء بمتطلبات سلامتهم الجسدية والعاطفية.... (ولكن) جرى في العقود الأخيرة التسليم بانتشار ممارسة العنف ضد الأطفال – العنف الجسدي والجنسي والنفسي علاوة على الإهتمال المتعمد – على أيدي الوالدين. ويقدر عدد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري سنويا على نطاق العالم بما يتراوح بين 133 مليون طفل و 275 مليون طفل.

العنف في المدارس والأوساط التعليمية

يتعرض أطفال كثيرون إلى العنف في الأوساط التعليمية وقد يتعلمون منها العنف... ويشمل العقاب البدني وأشكالاً أخرى من العقوبة النفسية القاسية والمهينة والعنف الجنسي والمستند إلى نوع الجنس، وعنف الأقران.

العنف في أنظمة الرعاية والأنظمة القضائية

يقضي الملايين من الأطفال وبخاصة الأولاد فترات طويلة من حياتهم... وفي مؤسسات الأيتام ودور الرعاية وفي معتقلات الشرطة والسجون ومرافق حبس الأحداث والمدارس الإصلاحية. وتتزايد مخاطر العنف بسبب الاكتظاظ والأحوال المزرية والوصمة الاجتماعية والتمييز وسوء تدريب الموظفين. ولا يقدم جميع مرتكبي حوادث العنف إلى المحاكمة مما يؤدي إلى قيام ظاهرة الإفلات من العقاب والتسامح مع العنف ضد الأطفال وتتعدى آثار الحياة في هذه المؤسسات حدود التجربة الشخصية للأطفال العنيفين.

العنف في أماكن العمل

يؤثر العنف - الجسدي والجنسي والنفسي على ملايين الأطفال الذين يعملون بشكل قانوني أو غير قانوني وقد يستخدم لإجبار الأطفال على العمل... واكبر فئات العمالة للبنات دون 16 سنة هي الخدمة في المنازل التي كثيرا ما تأخذ ...شكل استغلال وأحيانا شكل الرق والاستبعاد الجنسي. ويشكل استغلال الأطفال دون 18 سنة في البغاء وفي المواد الإباحية وما شابه من الأكثر عنفا.

العنف في المجتمع

يشكل المجتمع مصدر حماية للأطفال وتضامن معهم ولكن يمكن أيضا أن يكون مكانا للعنف بما فيه عنف الأقران والعنف المرتبط بالمسدسات والأسلحة الأخرى وعنف العصابات وعنف الشرطة والعنف البدني والجنسي والاختطاف والاتجار.... وأحيانا تصور وسائل الإعلام العنف ضد الأطفال كأمر عادي أو تمجده في الوسائط المطبوعة أو البصرية بما فيها التلفزيون والأفلام والعاب الفيديو.

رابعاً- التقدم المحرز

اتخذت الحكومات وجهات أخرى مبادرات عديدة لمنع أشكال العنف المختلفة .....ولكن تدابير مواجهة العنف ضد الأطفال كانت تشريعية في غالبيتها ولا يزال تنفيذ القوانين بما في ذلك الإصلاحات القانونية يشكل تحديا. ويركز تشريع مواجهة العنف ضد الأطفال في كثير من الدول على العنف الجنسي أو البدني ولا يأخذ في الحسبان العنف النفسي.

خامساً- الاستنتاجات

وبرغم هذا التقدم يظل هناك الكثير مما يجب عمله كما أن العديد من العوامل تحد من تأثير التدابير التي جرى إدخالها أو التي اقترحت فيما يختص بالعنف ضد الأطفال. وتشمل تلك العوامل انعدام المعرفة بالعنف ضد الأطفال وأسبابه الجذرية والذي ساهم فيه ندرة البيانات والإحصاءات عن هذه المسألة. والجهود التي تبذل للتصدي للعنف هي في كثير من الأحيان جهود تفاعلية لا تركز على المسببات. وتنزع الاستراتيجيات لان تكون مجزأة بدلا من أن تكون موحدة كما انه لا يتم تخصيص موارد كافية للتدابير الخاصة بمعالجة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك فان الالتزامات الدولية بحماية الأطفال من العنف لا تترجم في غالب الاحيان الى عمل على المستوى الوطني.



التساهل مع المعتدين على الأطفال وإفلاتهم من العقاب يشجع على تكرار الانتهاكات

سادساً- التوصيات

وهي موجهة بصفة أساسية للدول... وبعض التوصيات موجه نحو قطاعات أخرى...تشمل الهيئات المهنية ونقابات العمال والمؤسسات البحثية وأصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية كما أنها موجهة أيضا نحو الوالدين والأطفال.

التوصيات الشاملة

1- تقوية الالتزام والعمل الوطني والمحلي

أن تضع جميع الدول إطارا متعدد الأوجه ومنهجيا للرد على العنف ضد الأطفال ويدمج في عمليات التخطيط الوطنية. وينبغي صياغة استراتيجية أو سياسة أو خطة عمل وطنية تعنى بالعنف ضد الأطفال وتكون ذات أهداف واقعية ومحددة المهلة الزمنية.

2- حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال

3- إعطاء الأولوية للمنع:

أن تعطي الدول أولوية لمنع العنف ضد الأطفال عن طريق معالجة مسبباته الأساسية

4- الترويج لقيم استخدام العنف وزيادة الوعي:

أن تسعى الدول والمجتمع المدني إلى تغيير المواقف التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال أو تعتبره أمرا طبيعيا وعلى الدول أن تكفل نشر وفهم حقوق الأطفال بما في ذلك من قبل الأطفال.

5- تعزيز قدرات جميع من يعملون مع الأطفال وللأطفال:

تنمية قدرات جميع أولئك الذين يعملون مع الأطفال وللأطفال من أجل مساهمتهم في القضاء على جميع أشكال العنف ضدهم.... وصياغة وتنفيذ مدونات قواعد السلوك ومعايير الممارسة .

6- توفير خدمات الإصلاح والإدماج الاجتماعي:
أن تكون الخدمات الصحية والاجتماعية سهلة المنال ومراعية للأطفال وشاملة.

7- ضمان مشاركة الأطفال:

8- إنشاء أنظمة وخدمات للتبليغ تكون سهلة المنال ومناسبة للأطفال

9- ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب:
ينبغي للدول بناء ثقة المجتمع في نظام العدالة عن طريق تقديم جميع مرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال إلى العدالة...

10- تناول البعد الجنساني للعنف ضد الأطفال:
أن تكفل الدول تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج مناهضة العنف من منظور جنساني مع مراعاة مختلف المخاطر التي تواجه الفتيات والفتيان فيما يختص بالعنف.

11- استحداث وتنفيذ نظام منهجي لجمع البيانات الوطنية والبحوث لمنع العنف ضد الأطفال:
أن تحسن الدول من أنظمة جمع البيانات والمعلومات بغرض تحديد المجموعات الفرعية الضعيفة وان تبلغ عن التقدم في منع العنف ضد الأطفال.

12- تقوية الالتزام الدولي:
أن تصادق جميع الدول على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها. وينبغي سحب جميع التحفظات غير المتوافقة مع أهداف وأغراض الاتفاقية والبرتوكولين الاختياريين. وعلى الدول آن تصادق على جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة التي توفر الحماية للأطفال

التوصيات المحددة

1- في المنزل والأسرة
(1) دعم الوالدين ومقدمي الرعاية الآخرين.
(2) وضع برامج محددة الهدف للأسر التي تواجه ظروفا صعبة على وجه خاص.
(3) وضع برامج لتثقيف الوالدين تراعي الفروق بين الجنسين وتركز على أشكال الانضباط غير العنيفة .

2- في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى
(أ) تشجيع المدارس على اعتماد وتنفيذ مدونات قواعد السلوك التي تطبق على جميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين يواجهون جميع أشكال العنف.
(ب) ضمان أن يستخدم مدراء المدارس والمدرسين استراتيجيات التدريس والتعلم الخالية من العنف.
(ج) منع وتقليص العنف في المدارس عن طريق برامج محددة تتصدى للبيئة المدرسية بكاملها.
(د) ضمان أن تكون المناهج وعمليات التدريس والممارسات الأخرى متوافقة بالكامل مع شروط ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

3- في نظم الرعاية والنظم القضائية
(أ) خفض معدلات وضع الأطفال في مؤسسات وذلك بدعم حفظ الأسرة والبدائل المجتمعية الأخرى وكفالة عدم

ما الجديد؟

● عقد فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعنية بالعنف ضدّ الأطفال اجتماعاً في جنيف، في 21/3/2007. وترأست نائب المدير التنفيذي لليونيسيف السيّدة ريما صلاح، الجلسة التي جمعت عدداً من منظمات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية لمناقشة متابعة «دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضدّ الأطفال» في العام 2007. وقد قدّمت مجموعةٌ من المنظمات المشاركة ملخّصات عن خطط المتابعة الخاصّة بها. يمكنكم الاطلاع على هذه الملخّصات (باللغة الإنكليزية) على الموقع http://www.violencestudy.org/a550.
وفي هذا السياق، حدّد الخبير المستقلّ اختصاصاته للعامّ 2007 وفقاً لقرار الجمعية العامّة الصادر في العام 2006، وناقش أيضاً عناصر إطار المتابعة الذي سيجري إدراجه في تقرير التقدّم الذي سيُعدُّ للجمعية العامّة في العام 2007. كما ناشد الفريق المشترك بين الوكالات كي يساعد في تقديم المعلومات والإرشادات في ما يتعلّق بهذا الإطار.
وكذلك الأمر، اتفقت المنظمات الشريكة على منظومة لتقديم التقارير عن التقدّم في التطبيق. كما توافق الفريق المشترك بين الوكالات على الاجتماع مجدداً مع نهاية شهر أيار/مايو وبداية شهر حزيران/يونيو 2007 بغية تجميع المعلومات. لمزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع (باللغة الإنكليزية)، يمكنكم زيارة موقع http://www.violencestudy.org/IMG/doc/Background_note.08.03.doc

● وعلى نحو موازٍ، ترأس رئيس مجلس حقوق الإنسان لقاءً خاصّاً حول متابعة الدراسة بشأن العنف في آذار/مارس 2007. وقد شمل اللقاء مداخلةً للخبير المستقلّ قدّم فيها لمحة عامّة عن الأنشطة التي جرت في العام 2007، وعن عملية المتابعة على المدى الأطول. كما قامت أكثر من عشرين دولة بمداخلات في خلال هذا اللقاء الذي نظمه مجلس حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات عن هذا اللقاء، يمكنكم زيارة المواقع التالية:
http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=37046
http://www.violencestudy.org/IMG/doc/Summary_19.03_HUMAN_RIGHTS_COUNCIL_DEBATES_UN_EXPERT.doc
http://www.violencestudy.org/IMG/doc/19_3_2007_12_am_-_PSP_statement_HRC_-_single_space.doc
انعقدت الدورة الـ 51 للجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة من 26/02 إلى 9/03 2007. ووفقاً لبرنامج عمل اللجنة المتعدّد السنوات (2007-2009)، كان الموضوع الرئيسي الذي نظرت فيه اللجنة "القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضدّ الطفلة". يمكنكم إيجاد الوثائق كافة المتعلّقة بهذا اللقاء (باللغة الإنكليزية) على الموقع: http://www.un.org/women-watch/daw/csw/51sess.ht
وحول الموضوع نفسه، قد يكون من المثير للاهتمام أيضاً الاطلاع على تقرير اجتماع فريق الخبراء الذي نظمّه كلّ من قسم النهوض بالمرأة واليونيسف في إيطاليا في أيلول/سبتمبر 2006. يمكنكم إيجاد هذا التقرير (بالإنكليزية) على موقع:
http://www.violencestudy.org/IMG/doc/IRC.VAW.EGM_Report_17_Novemberrev.doc

استخدام الرعاية في المؤسسات إلا كملاذ أخير.

(ب) إسقاط صفة الجريمة «جريمة المكانة الاجتماعية» وأنواع السلوك للبقاء على قيد الحياة والإيذاء عن طريق الاتجار أو الاستغلال الجنائي.

(ج) إعادة تقييم عمليات التنسيب بانتظام وذلك بمراجعة الأسباب الداعية إلى وضع الطفل في مرافق الرعاية أو الاحتجاز، بهدف نقل الطفل إلى رعاية أسرة أو المجتمع المحلي.

(د) وضع آليات فعالة ومستقلة لتقديم الشكاوى والتحقيق والإنقاذ لمعالجة قضايا العنف في نظام الرعاية والعدالة .

(هـ) كفالة أن يدرك الأطفال الموجودون في مؤسسات حقوقهم وان يكونوا قادرين على الوصول إلى الآليات القائمة لحماية حقوقهم.

(و) ضمان وجود عمليات رصد فعالة والوصول إلى مؤسسات الرعاية والمؤسسات القضائية بانتظام بواسطة هيئات مستقلة ...

(ز) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص على نظام القيام بزيارات مستقلة وقائية إلى أماكن الاحتجاز.

4- في مكان العمل

(أ) تنفيذ قوانين العمل المحلية، وتعميم إلغاء عمل الطفل في سياسات التنمية الوطنية ومنح أولوية لإلغاء «أسوأ أشكال» عمالة الأطفال العنيفة في طبيعتها.

(ب) عندما يعمل الأطفال على نحو قانوني وضع وتنفيذ أنظمة وعمليات تفتيش تضم بوضوح برامج لمنع العنف، ونظم إبلاغ وإجراءات لتقديم الشكاوى.

(ج) عندما يعمل الأطفال على نحو غير قانوني: ضمان وجود برامج علاج وإدماج تركز على مساعدة الأطفال القصر والذين هم في « أسوأ إشكال» العمالة على ترك العمل وتلقي التعليم والتدريب، وتحسين فرص حياتهم دون تعريضهم لمزيد من المخاطر.

(د) حشد دعم القطاع الخاص واتحادات العمال والمجتمع المدني لتشكيل شراكات تشجع تدابير المسؤولية الاجتماعية لدعم برامج الوقاية في مكان العمل.



يجب ضمان رصد ما يحدث في مؤسسات الإيواء رصداً مستقلاً

5- في المجتمع المحلي

(أ) تنفيذ استراتيجيات الوقاية... .

(ب) التقليل من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

(ج) تصميم وتنفيذ تدريب على حقوق الطفل في قوات الشرطة.

(د) تقديم إمكانية الحصول على خدمات متكاملة مبكرة.

(هـ) تعزيز ودعم مبادرات الحكومة والمجتمع المدني لمنع حدوث العنف بين الأطفال...

(و) تشجيع الحكومات المحلية والبلدية ومساعدتها على خفض عوامل الخطورة في البيئة المادية.

(ز) وضع إطار قانوني ملائم يتماشى مع العهود والمعايير الدولية والتنفيذ التام للقوانين المحلية المناهضة للاتجار بالأشخاص... والاستغلال الجنسي.

(ح) تعزيز مقاضاة الجرائم المتعلقة ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية ...

(ط) كفالة تقديم الحماية للأطفال المتاجر بهم، وحصولهم على الرعاية الصحية، وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي.

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما ذلك الانترنت، والهواتف النقالة والألعاب الالكترونية، في استغلال الأطفال جنسيا وأشكال العنف الأخرى .

(ك) تشجيع صناعة الإعلام والاتصالات على وضع معايير عالمية لحماية الطفل...، وإجراء بحوث على حلول حمائية للأجهزة والبرمجيات الحاسوبية.

التنفيذ والمتابعة

تكمن المسؤولية الرئيسية لتنفيذ التوصيات في يد الدولة. إلا أن مشاركة الجهات الأخرى على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تعد بالغة الأهمية لمساعدة الدولة.

1- على الصعيد الوطني والإقليمي:

تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني بدون تأخير .

(1) على المنظمات الدولية أن تشجع وتدعم الحكومات على تنفيذ هذه الوصيات.

(2) على الحكومات أن تنظر في إنشاء نظام لأمين المظالم أو مفوض لحقوق الطفل وفقا لمبادىء باريس..

(3) تطوير مزيد من الآليات الإقليمية ونظم حماية حقوق الإنسان الإقليمية لرصد التنفيذ.

2- على الصعيد الدولي:

أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعيّن ممثلا خاصا معنيا بالعنف ضد الأطفال.

نحو إنهاء العقاب الجسدي والمذلّ ضدّ الأطفال في المدارس

العنف في المدرسة: من أين وإلى أين؟

تشكّل المدرسة رمزًا للعلم والثقافة اللذين يعتبران بدورهما أساسيين للنظام الديمقراطي الذي يخوّل كل فئات المجتمع المطالبة بحقوقها والحصول عليها. ومن هذه الفئات، الأطفال، وهم من الفئات المهمشة إذ إنّ صوتهم غالبا ما لا يسمع مباشرةً. فعندما يلحق العنف الأطفال حتى المدرسة، التي بُنيت لرعايتهم وإنشائهم على مبادئ الحق والإنصاف، تتفاقم المشكلة ويصبح حلّها مُلحّاً.

للعنف في المدرسة أبعاد عدّة: ثقافية، واجتماعية، وقانونية، وإدارية. فثقافتنا العربية غالبًا ما تصفح عن العنف الموجه ضدّ الأطفال بحجة انّه وسيلة تربوية فعالّة. ومجتمعنا القائم على الخطابات يسكت عن القضايا المهمشة التي تعتبر محرّمات (Taboo) لا يجوز الحديث عنها. هكذا تغدو قضايا الاعتداء على الأطفال، خصوصًا الجنسية منها، غير مشاعة، وتغدو التوعية عليها شبه معدومة.

أما قانوناً فإن كتاب «العقوبة الجسدية في لبنان» (للمنظمة السويدية لرعاية الأطفال)، يفسّر كيف أنّ القانون اللبناني يحتوي على غموض وتناقضات لا تحمي الطفل من العنف، خصوصًا في إطار المدرسة حيث تحدّد المادة 186 من قانون العقوبات بأن:

«...يجيز القانون ضروب التأديب التي ينزلها بالأولاد آباؤهم وأساتذتهم على نحو ما يبيحه العرف العام».

ولا تتناقض هذه المادة فقط مع غيرها من مواد القانون الجنائي، ومن مذكرات وزارية لحماية الطفل في المدرسة - كمذكرّة وزير التربية الموجهة إلى المدارس الرسمية في لبنان في 2001 – بل تتناقض أيضاً مع مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي صادق عليها لبنان في 1990. إن هذا لا يقول أن الوضع القانوني قاتم ولا يتيح حماية الأطفال، بل يشير إلى ضرورة العمل على تحسينه وتوعية المحاكم والوزارات المعنية على أهمية موضوع العنف في المدارس. يتبع ذلك أهمية العمل أيضًا على تحسين النظام الإداري الذي يلعب دورًا كبيرًا في إجازة أو منع العقاب الجسدي في المدارس. وفي حالة لبنان، تختلف الأنظمة الإدارية المسؤولة عن الوقاية والتدخّل في حال استخدام العقاب الجسدي والعنف بين المدارس الرسمية والخاصة، فيما تخضع مدارس الأنروا لنظام آخر. وعلى الرغم من، أو ربما بسبب، التفاوت في الأنظمة هذه، تتشابك المشكلات، بحيث تفصل بين المبادئ وبين تنفيذها فجوة كبيرة توسّعها مشكلات الرصد والتبليغ عن حالات العنف التأديبي، فضلاً عن حواجز الروتين والبيروقراطية مثلا.

نتائج العقاب الجسدي

ويبقى السؤال الأهم: ما هي نتائج العقاب الجسدي في المدرسة على الطفل علمًا أن هذه الممارسات تشكل أولاً وأخيراً انتهاكاً لحقوقه؟ في نظرة عامّة على التقرير الذي صدر عن الخبير المستقل للأمم المتحدة وفقًا للدراسة المتكاملة التي قام بها بشأن العنف ضد الأطفال، نلحظ أنّ العنف الذي يتعرض له الطفل في المدرسة مشكلة أساسية. ويشير التقرير إلى أنّ المدرسة، التي من واجبها حماية الطفل من العنف، تغدو مكاناً يتعلم فيه الطفل العنف فيتعرض له ويُنزله على غيره. ويسلّط التقرير الضوء على العقاب البدني، وأشكال أخرى من العقوبة النفسية القاسية والمهينة، والعنف المستند إلى جنس الأطفال (الجندر)، وعنف الأقران، سواء بموافقة من الوزارات والسلطات المعنية أو على غفلة منها.

وبحسب الدراسة الموسعّة التي ارتكز عليها التقرير، تكون نتائج العنف في المدرسة (والعقاب الجسدي والنفسي جزء منهم منه)، على ثلاثة أصعدة: صحيّة، واجتماعية وتعلميّة.

- على الصعيد الصحيّ يكون الضرر جسدياً أو نفسياً، مؤقتاً أو مزمناً. ويتدرج الضرر الجسدي من الكدمات إلى الوفاة، والضرر النفسي من القلق إلى توقف عملية النمو العاطفي. وتقول دراسة الأمم المتحدة أن العديد من الدراسات يظهر العلاقة بين العقاب البدني وبين اعتلال الصحة النفسية.
- من الناحية الاجتماعية، فالعقاب الجسدي يؤثر سلباً على تطور الطفل الاجتماعي. وتظهر الدراسات المعنية بالأمر أنّ ضحايا العقاب الجسدي يغدون غير فعّالين، كثيري الحذر والارتياب، يخافون التعبير الحر عن أفكارهم وأحاسيسهم. في الوقت عينه، من الممكن أن يصبحوا من صانعي العنف النفسي. وأشار بعض الأبحاث إلى أن ضحايا العنف الجسدي لا يُدخلون القيم الأخلاقية في وجدانهم. ويزداد عندهم الخطر من أن يعرضوا أولادهم للعقاب الجسدي.

تقرير إقليمي

أصدرت المبادرة العالمية لإنهاء كافة أشكال العقاب الجسدي ضد الأطفال في العام 2005، تقريراً عن مراجعة القوانين والسياسات المتعلقة بالعقاب الجسدي والحط المتعمد من كرامة الأطفال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقدم التقرير توصيات بشأن الإصلاحات القانونية والتدابير المأمول اعتمادها والعمل من أجل تحقيقها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكنكم قراءته كاملا عبر:
http://www.pncr.org/arabic/display.cfm?ID=50

· أمّا في الإطار التعليمي، فيتسبب العقاب الجسدي برفع نسب الغياب ثمّ التسرب من المدارس، كما يُهبط معنويات التلاميذ وحماسهم للتعلم. وتشير الدراسات التي قام بها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى المنظمة السويدية لرعاية الأطفال، في لبنان، إلى أنّ أكبر نسبة تسرب يكون سببها الخوف من العقاب الجسدي ومن المعلمين.

الإستراتيجية الوطنية : نحو مدارس خالية من العقاب الجسدي والمذلّ

نظرًا لكلّ هذه المشكلات الخطرة والمزمنة التي يتسبب بها العقاب الجسدي والنفسي، وفضلاً عن كونها انتهاكات لحريّات الأطفال؛ جاءت ردة الفعل في لبنان من قبل المجلس الأعلى للطفولة، والمنظمة السويدية لرعاية الأطفال ومؤسسة رينيه معوّض. فقد بادرت المؤسسات المذكورة إلى العمل على التخطيط لتحرك مشترك.

ولا شكّ أن غيرها من المنظمات تبذل جهودًا وافرة للتعامل مع الموضوع ولكنّ ما يميّز خطة العمل المتناولة هنا هو أنّها ترمي إلى وضع إستراتيجية وطنية لمحو العقاب الجسدي والمذل في المدارس اللبنانية. وهذا الهدف هو من أولويات المنظمة السويدية لرعاية الطفل في العالم، إذ إنّها تعمل بجميع مكاتبها على إيجاد حظر قانوني على استعمال العنف في المدارس، تحت أي شكل كان.

وتحمل الإستراتيجية الخاصة في لبنان عنوان «معًا للتغيير» لأنها منبثقة عن جهود ثلاث مؤسسات تعلن أنها تعمل يدًا بيد لا للتغيير فحسب بل للتغيير المستدام القائم على التوعية وإنشاء نظام جديد. تأتي الحملة الوطنية على ثلاث مراحل متوازية في الأهمية والتوقيت.



الخوف من العقاب الجسدي يزيد التسرب المدرسي

أوّلا، تغيير السياسات والقوانين من خلال نشر الاقتراحات المنبثقة عن الدراسة التي أجريت من قبل المنظمات الثلاث. تتلو ذلك حلقة مستديرة تجمع خبراء للتداول بالمواضيع المطروحة. تتوجه هاتان الخطوتان إلى الوزارات المعنية إضافة إلى خبراء في التعليم والمجالات الأخرى التي تهتم بالطفولة. ومن المتوقع أن ينتج عن تلك النشاطات تعديل في القوانين والسياسات يُقرّ في ربيع 2008.

وتصحب المرحلة الأولى، نشاطات في المناداة بإلغاء العقوبات الجسدية والنفسية العنيفة، وذلك طوال العام الجاري 2007. ونشمل النشاطات نهاراً كاملاً من النقاشات على المستوى الوطني والعام، وإعلانات مصوّرة، وتوزيع مطبوعات مختلفة عن الموضوع وورشات عمل لتوعية وسائل الإعلام. وتستهدف هذه النشاطات المواطنين عامّة، والفعاليات السياسية، والمدرّسين، والإعلاميين والأطفال – الذين سيجري استشارتهم وإشراكهم في جميع خطوات المشروع.

أمّا المرحلة الثالثة فهي موجّهة خصيصًا إلى المعلمين - اليوم وفي المستقبل - لتدريبهم على مواضيع حقوق الأطفال والتخلي عن وسائل العقاب العنيفة والمذلة. فهناك تدريب للمدربين، في صيف 2007، الذين سينتشرون في بداية العام الدراسي في المدارس ومعاهد التعليم. كما سيُعمل في هذه المرحلة على تطوير منهاج جديد يؤسس على قيم الحقوق والعدالة.

خطّة متكاملة

ويبقى أن نشدّد على أهمية وجود خطّة إستراتيجية متكاملة، خطّة ترتكز على التعاون التكاملي بين الفئات المختلفة المعنية بأمور الطفولة، آخذةً أيضًا بالاعتبار أهمية مشاركة الأطفال نفسهم في الإصلاح والتغيير. ويبقى الأمل بأن تعمّ استراتيجيات أخرى كهذه جميع البلدان العربية.

للمزيد من المعلومات الاتصال بالمنظمة السويدية لرعاية للأطفال المكتب الإقليمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر الهاتف: 738654 1 961 + أو عبر الإنترنت www. scsmena.org

للقراءة: العقوبة الجسدية في لبنان. ويمكن الحصول عليه عبر المنظمة أعلاه.

أطفال فلسطين

بدأت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، بالتعاون مع الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل، في العام 2006، حملة لإنهاء العقاب الجسدي والمذل ضد الأطفال، شعارها «الحياة بدون عنف ممكنة».

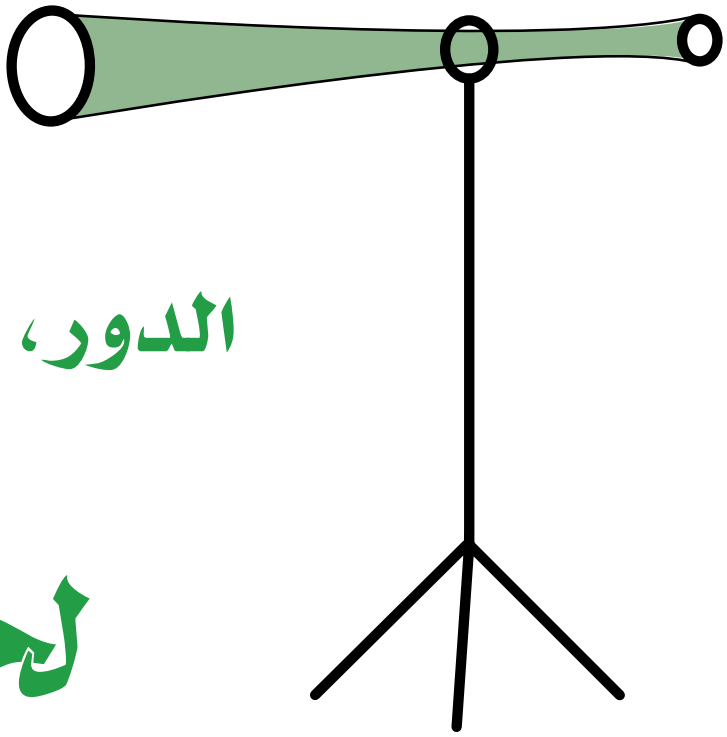
أطلقت الحملة في بداية العام طوال نهار تحدّث خلاله مسؤولون رسميون وخبراء من الجمعيات المعنية بأمور الطفولة، عن ضرورة العمل للقضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال، كما وعن أهمية تعاون الجهات المختلفة – من رسمية، ودولية وأهلية - في هذا السبيل. وفي كلمتها، أكّدت ممثلة المنظمة السويدية لرعاية الطفل أنه على الرغم من وجود قانون يمنع استخدام الضرب والعقاب الجسدي ضد الأطفال ويؤكد على أهمية احترام حقوقهم، إلا انه ليس فعالاً على الإطلاق من الناحية التنفيذية. وأشارت بذلك إلى ضرورة العمل على مستوى مؤسساتي وكأفراد ومع الأطفال أنفسهم من اجل إنهاء العقاب الجسدي ضدهم.

واتفق الحاضرون جميعًا على أن الحملة تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بقضية العقاب الجسدي والمذل، كما أقروا رؤية فلسطينية مستقبلية باتجاه الضغط والمناداة بحقوق الطفل ورفع وعي الأطفال ذاتهم بحقوقهم من خلال الأنشطة المختلفة.

وقدّم بعدها عرض تلفزيوني حول موضوع العقاب الجسدي، تم إعداده بالتعاون مع مسرح حارة بيت لحم حول شعار الحملة. فعرض التقرير المصور الأول مشاهد لطفل يتعرض للضرب من قبل والده بشكل عنيف. وظهر في التقرير الثاني طفلٌ يتعرض للضرب داخل غرفة الصف في المدرسة ما يترك آثاراً نفسية مدمرة على حياة إحدى الطالبات تتمثل في الرعب والخوف الدائمين وعدم القدرة على التركيز. وأعلن منظمّو الحدث عن مشروع عرض تلك التقارير على القنوات التلفزيونية المحلية بالتعاون مع شبكة معًا.

ونتجت عن الحملة مطبوعات عدّة – من كتيّبات وملصقات – لتوعية المجتمع والأطفال على الموضوع. فاحتوت الكتيبات تعريفاً بالعقاب الجسدي ضد الأطفال ومدى انتشاره في فلسطين، وتأثيره على الطفل وما يمكن عمله من أجل التصدي له. ويمكنكم الإطّلاع على جميع المنشورات عبر عنوان الانترنت الآتي

http://www.pncr.org/arabic/display.cfm?ID=51



الدور، الوسائل، الشركاء:

مرصد لحقوق الطفل



إن حلّ أي مشكلة يبدأ بتحديدها فمن ثمّ رصدها. فكيف لنا أن نضع السياسات المناسبة ونخطّط للمستقبل إن لم نكن على وعي تام بماهية المشكلة، بالإضافة إلى نوع وعدد القضايا التي تتضمنها أو المجالات التي تطالها. أمّا قضايا حقوق الطفل، فهي أكثر من غيرها بحاجة إلى نظام متكامل لرصدها نظراً إلى أنها غالبًا ما تتداول بأشكال غير منظورة. والأطفال، رغم كلّ طاقاتهم، يبقون فئة ضعيفة من فئات المجتمع وهم كثيرًا ما لا يملكون القدرات للإبلاغ عن مشاكلهم أو أنهم ليسوا على وعيٍ حتّى بحقوقهم. من هذا المنطلق جاء عنوان ورشة العمل عن «مراقبة حقوق الطفل: نحو مرصد وطني».

يمكن القول بأنه جرى التمهيد لورشة العمل التي انتظمت في شباط/فبراير 2007، بورشة أخرى سبقتها، عقدت في 2005 تحت عنوان «معاهدة حقوق الطفل، طرق التبليغ البديلة، ومتابعة الملاحظات الختامية»*. وفي الورشة السابقة بدت واضحةً ضرورة إنشاء نظام حقوق الطفل، وتدريب جميع المنظمات المعنية على إجراءات المراقبة والتبليغ، وتأمين مشاركة أكبر من قبل الأطفال في الموضوع. وفي حزيران/يونيو 2006، جاءت الملاحظات الختامية من قبل اللجنة الدولية لحقوق الطفل على التقرير الدوري الذي قدمه لبنان، لتؤكد على حاجة لبنان إلى وجود آلية «مستقلة» لرصد حقوق الطفل. وهذه حاجة يمكن تعميمها على كل المجتمعات العربية.

ماذا عن الرصد والتبليغ؟

في ظل الاتفاقية وتطورات السنوات الأخيرة في حقل قضايا الطفولة فإن آليات رصد تطبيق حقوق الأطفال هي الأداة الأكثر فعاليّة من بين الأداة المستعملة في العمل على حقوق فئات المجتمع عامةً. و«الرصد» كلمة تدّل على جمع المعلومات الفاعل، والتحقق منها واستعمالها المباشر في التعامل مع المشكلات التي تطال الحقوق، بما في ذلك محاورة الجهات الحكومية للحصول على معلومات والسعي إلى الحلول. وللوصول إلى تلك الأهداف، يصبح من الضروري إنشاء «مرصد» وطني لمراقبة حقوق الأطفال. هذا النظام يؤمن تدفّقاً منتظماً من المعلومات والوقائع والبيانات المختصّة بقضايا الأطفال.

أمّا التبليغ فهو جزءٌ أساسي من تلك العملية، وليس مجرد تنفيذ بيروقراطي لمادة في اتفاقية حقوق الطفل تنصّ على ضرورته. بل هو عملية تهدف إلى أن تكون أداة لإقرار سياسات جديدة والتخطيط العملي، فضلاً عن أنها تساعد على تحقيق أهداف «الإتفاقية» في البلدان التي صدقتها. بذلك تتحول عملية التبليغ إلى عملية وطنية فاعلة تضمّ أطرافاً فاعلين متعددين، حكومية وأهلية ودولية.

إجراءات الورشة

من هنا نظمت ورشة الموارد العربية بالتعاون مع المنظمة السويدية لرعاية الطفل ورشة

التحديات (مقتطفات)

على المستوى الوطني	غياب استراتيجيةٍ وطنية للطفولة. غياب كيانٍ مستقل لرصد حقوق الطفل. ضعف الإحصاءات الوطنية عن الأطفال. غياب الالتزام من قبل الحكومة تجاه جميع الأطفال على أراضيها. نسبة غير كافية مخصّصة للأطفال من إجمالي الناتج المحلّي.
على مستوى الأطفال	صعوبة في الوصول إلى الأطفال المهمّشين (أطفال اللاجئين مثلا أو العاملين الأجانب). عددٌ غير كافٍ من المبادرات لتعليم الأطفال حقوقهم. إشراك غير كافٍ للأطفال في الرصد.
على المستوى التقني	غياب الأدوات الموحّدة لقياس مؤشرات النوعية والكمية المتعلّقة بانتهاكات حقوق الطفل. قلّة الخبرة/المهارات المتوافرة لرصد حقوق الطفل. اعتماد رصد حقوق الطفل على الخبراء والمستشارين أكثر منه على مشاركة المجتمع المحليّ. تقاعص في مناقشة المواضيع الحساسة مثل رعاية الأهل، والإساءة الجنسية، الخ... دور غير واضح للأهل/الأوصياء في ما يتعلّق برصد حقوق الطفل.
على مستوى المنظمات	فجوة بين البرامج الموضوعة والأولويات الوطنية. تنسيق/تشبيك غير كافٍ بين المنظمات. تأثير الانتماء السياسي/الديني للمنظمة على شمل كل الأطفال.
على المستوى التشريعي	غياب التشريعات الموحّدة للطفولة. فجوة بين النصوص القانونية والممارسة.

ملخص الدروس المستقاة

على المستوى التقني	البناء على مبادرات المراصد القائمة أصلاً وتطويرها (المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الطفل – لبنان DCI-Lebanon). بناء شراكات مع المجتمعات المحلية وفقاً لاندفاعها والتزامها. تصميم حملة إعلامية لمرافقة عملية الرصد. إشراك الأطفال في مراحل الرصد كلّها. الاعتماد على مؤشرات الرصد (مثل المعلومات الخاصة بالأطفال/اليونيسف). ضمان وجود هيئة منفصلة لتلقّي الشكاوى والتقارير عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. إشراك الأطفال والشباب على مستوى صنع القرار في عملية المرصد. توحيد المفاهيم والتعريفات المتعلّقة بالرصد. وضع استراتيجية للتمويل ولاستدامة المرصد.
على مستوى الأطفال	تزويد الأطفال بالخدمات «المكتومة» والصديقة للطفل للتبليغ عن الإساءات. تحقيق اللامركزية في الخدمات ولاسيّما على المستوى القانوني وخدمات الحماية.
على المستوى الوطني	تحسين إدارة حصة الطفولة من الناتج الإجمالي المحليّ. تشجيع التربية المدنية كطريقةٍ لضمان حماية الطفل. تطوير قاعدة معلومات حول وضع الطفل.
على المستوى التشريعي	التشجيع على إصلاح قوانين الأحوال الشخصية تحقيق الانسجام بين الإصلاحات المتعلّقة بحقوق الطفل وتلك المتعلّقة بحقوق الإنسان
على مستوى المنظمات	استعمال التقرير المحليّ كأداة للمناداة والتوعية تشجيع المنظمات على اعتماد التخصّص في الموضوعات والأهداف عند رصد اتفاقية حقوق الطفل ضمان وجود أشخاص الموارد المؤهلين أو جمع المعلومات والتحليل

* للاطلاع على مجريات ومنشورات الورشة الاتصال بورشة الموارد العربية: www.mawared.org
الهاتف: 742075 1 (961+)

لمَ الحاجة إلى إشراك المجتمع المحليّ في الرصد ؟

- تكون المعلومات المُعطاة أكثر شمولية وأكثر بعيدًا عن المجموعات المهمّشة ومخاوفها.
- يعزّز الالتزام بالنتائج وتطبيق التوصيات.
- توضع الحاجات المحلية على جداول الأعمال الوطنية/الدولية.
- يزداد الوعي حول اتفاقية حقوق الطفل على المستوى المحليّ.

ماذا يمكن أن يكون دور المرصد الوطني لاتفاقية حقوق الطفل؟

- كتابة التقارير الدورية حول وضع الأطفال.
- التدريب على تقنيات رصد اتفاقية حقوق الطفل وطرقها.
- التدريب على اتفاقية حقوق الطفل، والمناداة والتأثير على السياسات والقوانين العامّة.
- التشبيك مع المراصد الأخرى.
- تطوير الأدوات المحلية لرصد حقوق الطفل.
- جمع الأموال للتدريب المتخصّص.
- بناء الشراكات بين المنظمات.

ما هي حاجات المنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المحلي للمشاركة في رصد اتفاقية حقوق الطفل؟

١- توافر فريق عمل تقني أو متطوّعين تقنيين للقيام بالعمل.
٢- توافر منهجيات واضحة لرصد حقوق الطفل.

عمل «مراقبة حقوق الطفل: نحو مرصد وطني» في شباط/فبراير 2007 بهدف متابعة جهودهما المشتركة بالمناداة بتطبيق معاهدة حقوق الطفل، ومتابعة للملاحظات الختامية التي تأتي من لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن تطبيق هذا الميثاق بالبلدان المختلفة. وتسعى هاتان المنظمتان إلى لعب دور ملموس في تأمين مساحة للتأمل والحوار بين المشتركين الآخرين المعنيين بالمواضيع عينها. جاء برنامج الورشة على هذا الأساس مرتكزاً على عملية تصاعدية تبدأ بالمناداة وينتهي بتقديم المبادرات المحلية لمراقبة حقوق الطفل. حضر الورشة 32 مشارك ومشاركة. ركزوا، من خلال العروض التي قدمت، على استخلاص الدروس والصعوبات الموجودة بما يتعلق الرصد وإشراك المجتمع المحليّ بالعملية، والتوصل إلى رؤية مشتركة ينشأ عليها مرصد وطني لمراقبة تطبيق حقوق الطفل. مثّل المشاركون مجموعة من المؤسسات الأهلية والرسمية والأكاديمية والشبكات، بمن فيها ذلك المجلس الأعلى للطفولة، وتجمّع الهيئات من أجل حقوق الطفل، وتجمّع الهيئات الفلسطينية في لبنان.

قدمت في الورشة 7 عروض تناولت جوانب مختلفة ذات صلة بمشروع إنشاء رصد لحقوق الطفل. شملت العروض الإحاطة بالتقرير الوطني الثالث عن وضع الأطفال في لبنان، وعن الملاحظات الختامية التي صدرت عن اللجنة الدولية لحقوق الطفل، ومكانة المرصد في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل، والخبرات المحلية في التبليغ في المجتمع الفلسطيني في لبنان، والخبرات المحلية في رصد قضايا حقوق الأطفال في لبنان.



حجم العنف يزيد من المطالبة بالمراقبة الجدية لرصد حقوق الطفل

تجربة عملية

قدّمت العرض السابع جمانة زبانه من ورشة الموارد العربية، عن تجربة كندية في إشراك المجتمعات الأهلية في رصد حقوق الطفل، وأشكال التبليغ والأدوار ومنهجيات العمل وانتهت هذه الحلقة بنقاش حول سؤالين: ما هي الحاجة لإشراك المجتمع الأهلي في الرصد؟ وما دور المرصد الوطني في معاهدة حقوق الطفل الوطني؟

كذلك كانت الحلقة الأخيرة مناقشة وعرض أفكار حول: 1) حاجة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالأطفال للمشاركة في مراقبة حقوق الطفل و2) مقاييس اختيار المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالأطفال لتشارك في هذا المشروع. وجرت هذه الحلقة بهدف مساعدة اللجنة التي ستتولى المتابعة في مشروع المرصد الوطني.

ماذا عن المستقبل؟

انتهت الورشة بالتأكيد على ضرورة المتابعة وذلك في اجتماع يهدف إلى تطوير مفهوم المرصد بشكل أوسع. وأقرت ورشة الموارد العربية توزيع نتائج الورشة على جميع المشاركين وتَلَقّي ردود الفعل كخطوة أولى. وهنالك مشروع، أيضًا تتولاه ورشة الموارد العربية، بنصّ مسودة فكرّية عن دور المرصد الوطني. فمن خلال تلك يستطيع المشاركون مناقشة وتحديد دورهم ومساهمتهم في تركيبة المرصد.

أمّا في الاجتماع المنتظر فستدور المناقشة حول:

- دور المنظمات المشاركة اتجاه المرصد.
- تركيبة المرصد.
- أهداف و دور المرصد.
- خطة العمل المقترحة للمرصد.

وهكذا يكون المشروع سائر على طريق جدّية نحو تنفيذه بطريقة مدروسة ولكن سريعة، إذ أن الحاجة للمرصد المناقش ملحّة وأساسية لحماية أطفالنا. ■

خطوط هاتفية لمساعدة الأطفال

خرق جدران الصمت والانتهاكات

إلى أين، ونحو من، يتجه الأطفال عندما يعانون من العنف الجسدي أو حتى المعنوي؟ غالبًا ما لا يبلغ الطفل الضحية أحداً: فقد يكون المعتدي عليه أستاذه وهو لا يظن أن أهله سيصدقون أقواله. أو يتعرض للعنف في عائلته نفسها ويخاف استشارة أي كان من أقاربه البالغين. أو يكون الاعتداء جنسياً فيخجل من الحديث عنه ظناً منه أنّه هو السبب في ما أصابه. ومن هنا أهمية وجود وسيلة يستطيع هؤلاء الأطفال اللجوء إليها للإبلاغ عن مآسيهم والحصول على النصيحة. فما هي تلك الأداة؟

لَم خطوط هاتفية؟

على الوسيلة المعتمدة أن تكون سهلة المنال يستطيع الطفل أن يتدبر الوصول إليها واستعمالها مهما كانت أحواله الاقتصادية ومستواه العلمي وسنّه. وبما أنه يجب أن يكون نظام مساعدة الطفل هذا يعمل بانتظام أربعاً وعشرين ساعة وعلى طوال أيام الأسبوع السبعة، فعليه أن يكون محتمل اقتصاديًا وعمليًا. أخيرًا وليس آخرًا، يظلّ الهدف الأول لهذا النظام حثَ الأطفال على التحدث عن مشاكلهم فيكون الكلام نفسه علاجاً، ولكنّ يجب أن يكون أيضا الردّ مباشراً لمساعدة المتصّل على أيجاد حلّ أو على الأقل بداية حلّ. أمّا هوية الطفل فتظّل مجهولة، ووجهه محجوب عبر المسافة، حتى يقرّر بنفسه التصريح عن اسمه أو مكانه. فإنْ أخذت كل هذه النقاط بعين الاعتبار فإن مشروع الخط الهاتفي يعتبر هو المشروع الأمثل. وهو يضاهي بحسناته الإنترنت أو المقابلات الشخصية مثلا. وهو ليس مشروعاً أحادياً وبديلاً من المشاريع الأخرى، بل هو جزء لا يتجزأ من نظام يطبّق على النطاق الوطني فيكون لبنة من لبنات بناء دولة حقّ لجميع مواطنيها، خصوصًا الأطفال منهم، فيمنحهم حريّة التعبير والقدرة على حماية أنفسهم من جميع الاعتداءات على حقوقهم.

خطوط مساعدة الأطفال في العالم

يأتي دور المنظمة العالمية لخطوط مساعدة الأطفال (Child Helpline International، CHI) في هذا الإطار: فهي شبكة عالمية لهواتف المساعدة وخدمات الإتاحة ووضعها في متناول الأطفال والأحداث. أنشئت هذه المنظمة إيمانًا بأنّ للأطفال والأحداث حقوق وهم وحدهم الأفضل في تحديد مشكلاتهم. وتتجلّى رؤيتها



الأطفال بحاجة لخط اتصالات مجاني!

بعالم حيث تسمح الاتصالات للأطفال بالتواصل وسماع بعضهم البعض، وحيث يساهم صوتهم في صياغة العالم وتحقيق حقوقهم.

وتعمل الـ CHI حاليًا في 150 بلداً في العالم، ومهمتها هي الردّ على الأطفال ذوي الحاجة للرعاية والحماية وإيصال مخاوفهم إلى

إعلان الختام

• على ضوء كلّ ما قيل أعلاه، تنظمّ حاليًا المنظمة السويدية لرعاية الأطفال زيارة ميدانية لألمانيا والسويد في تموز/يوليو 2007. ويشارك في هذا النشاط خصوصًا الأفراد الذين سيعملون في الخطوط الأمامية لتنفيذ مشاريع الخطوط الهاتفية لمساعدة الأطفال الذين يتعرضون للعنف. وتهدف هذه الزيارة إلى التعرّف على عمل خطوط الاتصال والمساعدة المخصصة للنساء والأطفال في هذين البلدين. (للإستعلام: المنظمة السويدية لرعاية الأطفال – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 738654 1(961+)



صانعي السياسات والقرارات بواسطة إنشاء شبكة تواصل عالمية ودعم الشبكات الوطنية. أمّا أهداف الجمعية فترنو إلى الأبعد ومنها مثلا بناء بنك معلومات عالمي عن قضايا ومشكلات الأطفال المحتاجين للرعاية والحماية. ويشمل عملها المناداة ومناصرة القضايا التي تظهر من اتصالات الأطفال على المستوى الوطني، ثم الإقليمي، فالعالمي.

وحسب الإحصاءات التي جاءت بها المنظمة في تقرير عرضته خلال القمة العالمية لمجتمع المعلوماتية في 2005، فإن عدد الاتصالات على هواتف مساعدة الأطفال في العالم، بلغ في 2003 حوالي 11 مليون اتصال. ومن البلدان التي لديها شبكة اتصالات مجانية خاصة بالأطفال نجد كثيرًا من البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا والعديد من بلدان أميركا اللاتينية والشرق الأقصى وأفريقيا. أمّا النقص فهو بالبلدان العربية عموماً التي تفتقر إلى مثل هذه المشاريع باستثناء مصر واليمن ومؤخرًا الأردن وقطر. وبدأت CHI حاليًا بالعمل مع إيران، وفلسطين ولبنان على إنشاء شبكة خاصة بكل من هذه البلدان الثلاثة.

مثال لبنان

وتنفذ خطة العمل في لبنان من خلال مشاركة المنظمة السويدية لرعاية الأطفال-المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمجلس الأعلى للطفولة وفقًا لاقتراحات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. واستمعت هذه اللجنة نفسها في 2005 إلى تقرير واقتراحات الـ CHI والمنظمات الوطنية المشاركة في مشاريع «هواتف المساعدة» في البلدان، وذلك في دورتها الثانية والأربعين للبنان. ونصح التقرير بإنشاء رقم هاتفي وطني مجاني من 3 أو 4 أرقام، سهل المنال، لجميع أطفال لبنان، خصوصاً المهشمون والمحرومون منهم. وحددّ التقرير أن مثل هذه الخطوط يمكنها إن كانت مدعومة من الحكومة أن تبلغ 30.619 طفل بالسنة. ولخدمة هذا العدد من الأطفال والأحداث يجب على الحكومة، بحسب الاقتراحات المقدمّة، أن:

- تتعاون مع المنظمات غير الحكومية للعمل على المشروع.
- تؤمّن الدعم لإنشاء المشروع واستدامته.
- تؤكّد أن خطوط المساعدة تحصل على رقم مجاني من ثلاثة أرقام فلا تترتب نفقات على المنظمة المسؤولة أو على الطفل المتصل.
- تضمن أن تكون الخطوط مفتوحة 24 ساعة في اليوم.
- تضمن أن تكون هذه الخطوط مصممة أولا للردّ على احتياجات الأطفال.
- تسهّل تعاون المنظمة المسؤولة عن الخطوط مع غيرها من المؤسسات غير الحكومية المعنية بأمور الطفولة، وكذلك مع مؤسسات الدولة – كالشرطة ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية – لتحسين أنظمة التدخّل والمتابعة فيها. بذلك تضمن إعادة تأهيل مستدامة للأطفال المحتاجين للرعاية والحماية.
- تضمن أن تتضمّن خطوط المساعدة فرعاً لخدمات الإتاحة (Outreach) الموجّهه إلى الأطفال المهمّشين بدرجة قصوى، وأن تخصّص ميزانية لتأمين هذه الخدمات للمناطق النائية.
- تتعاون مع المنظمات غير الحكومية للتأكد من أن الأطفال يعلمون عن هذه الخطوط وخدماتها وباستطاعتهم الوصول إليها.

أما عمليًا فتجلّت هذه الرؤية بأهداف وخطّة عمل وضعتها المنظمة السويدية لرعاية الأطفال-المكتب الإقليمي بالتعاون مع المجلس الأعلى للطفولة للعام 2007. وأهدافها خمسة: التركيز على حماية الأطفال والاستماع إليهم، والوصول ومدّ اليد إلى كلّ طفل في لبنان، والمناداة بتوفير الخدمات للأطفال، والسعي إلى النوعية، وإنشاء شبكة تشكّل من منظمات حكومية وأهلية تعمل حسب رؤية وطنيّة مشتركة. ويبدأ تطبيق الخطة بثلاث خطوات يُعمل عليها بالتوازي:

الخطوة الأولى: جمع المعلومات ورسم خريطة واضحة بالأنظمة والطاقات الموجودة، إيجاد وإحالة قضايا الاعتداء على الأطفال. وتشارك اليونيسف في هذه الخطوة.

الخطوة الثانية: وهي أساسية وتكمن بالاستماع إلى الأطفال. فهم المعنيون الأول بقضاياهم ومن الضروري أن يشاركوا في المشروع بطريقة فعّالة. وتتوجّه هذه الخطوة إلى جميع الأطفال في لبنان، آخذة بالاعتبار أعمارهم، وأوضاعهم الاجتماعية ومدارسهم. وتسعى إلى فهم تصّور الأطفال لمشروع كهذا وتحديد القضايا المهمّة التي يجب برأيهم أن تستهدف عند جمع المعلومات لإعداد الخرائط. ومن هنا أهمية أن تجري الخطوتان الأولى والثانية بطريقة متوازية، فتغذّي الواحدة الأخرى بالمعلومات والأفكار الجديدة.

الخطوة الثالثة: تتكّون من اجتماع لمناقشة الأفكار، تشارك فيه الحكومة والمنظمات الأهلية وغير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة، وشركات الاتصالات لكونها معنية بالأمر. ويمكن من خلال الخطوتين الأولى والثانية تحديد أطراف أخرى معنية بالأمر وإشراكهم بالعملية. ومن المتوقع أن يحثّ اجتماع الشركاء الأساسيين على تحديد خطة عمل جماعية واحدة، وأن يساهم بتعيين لجنة استشارية للمشروع. ■

من المنظمة السويدية لرعاية الأطفال – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سلامتك وسلامتي



يأتي هذا الكتاب مساهمة تقدمها المنظمة إلى دراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال. وهو وسيلة، موجّهة خصوصًا إلى الأطفال، مصمَّمة بطريقة تستحوذ اهتمامهم ومدوّنة بأسلوب يلائم الصغار. وفي مقدمة الكتاب ملاحظات «للأهل، والمدرسين وموفري العناية وغيرهم من البالغين الذين يعملون مع الأطفال الصغار»، حول الكتاب واستعماله. الكتاب يعرض على الأطفال دراسة الأمم المتحدة مفسرًا ما هو العنف ضد الأطفال، ما هي أشكاله المختلفة وكيفية الحماية منه، كما يعزز هذه المواضيع من خلال ألعاب بسيطة وقصص مصوَّرة.

إعرف حقوق ومسؤولياتك



للطفل حقوق أكيدة، ولكن يجب ألا ننسيه أنّ مع حقوقه تأتي مسؤوليات. يأتي «إعرف حقوق ومسؤولياتك»، وهو عبارة عن 8 بطاقات بريدية و16 ملصقاً صغيراً، بعد الاستماع إلى مخاوف كثيرين من الأهل بأن أولادهم يستعملون الحديث عن حقوقهم لإهمال واجباتهم. كل بطاقة تعبّر بالكلمة والصورة عن حقّ، كذلك عليه المسؤوليات التي تعانقه. مثلاً: «للطفل الحق بالحصول على التعليم الجيد»، يواجهه «على الطفل مسؤولية الدراسة واحترام الأساتذة». هكذا تأتي الحقوق والمسؤوليات يدًا بيد كما هو صحيح. أمّا الملصقات فتتبع الفكرة ذاتها ويمكن للأطفال تزيين دفاترهم بها أو ابتكار لعبة للتفكير والحديث في مواضيع تهمّهم حول حقوقهم ومسؤولياتهم.

عندما يكون القانون ضد الأطفال



يأتي كتاب "عندما يكون القانون ضد الأطفال: الاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال في سوريا» مشروع دراسة أولية تفتح الأفاق أمام مشكلة تعترض الأطفال في المجتمعات العربية يوميًا فتمضي غير ملحوظة أو يسكت عنها المجتمع إنْ لحظها. أمّا العدالة في أحوالها الحالية فلا تنصف، بل وكثيرًا ما تظلم الضحية وهو طفل غير مؤهل بطبيعة وضعه أن يحامي عن نفسه. وتقسم الدراسة التي جرت في سوريا إلى ست فقرات، فتبدأ بعرض للقوانين المختصة بحماية الأطفال من الإساءة والاستغلال والاعتداء لتنتقل بعدها إلى الوضع الحالي لاتفاقية حقوق الطفل في سوريا. أمّا الفقرتان الثالثة والرابعة فتتناول أسباب تعرض الأطفال إلى الاعتداءات الجنسية والاستغلال، وأنواع هذه الاعتداءات وأصحابها. وينتهي الكتاب بتحليل الحاجات الضرورية لحل المشكلة ومحاولة فهم الوضع الحالي الذي ينتهي بالمعتدى عليهم من الأطفال في معاهد إصلاح الأحداث، وتكون هذه الجريمة الأكبر إذ أنّها تظلم المظلوم.

مشروع التعبير من خلال الرسوم المتحركة

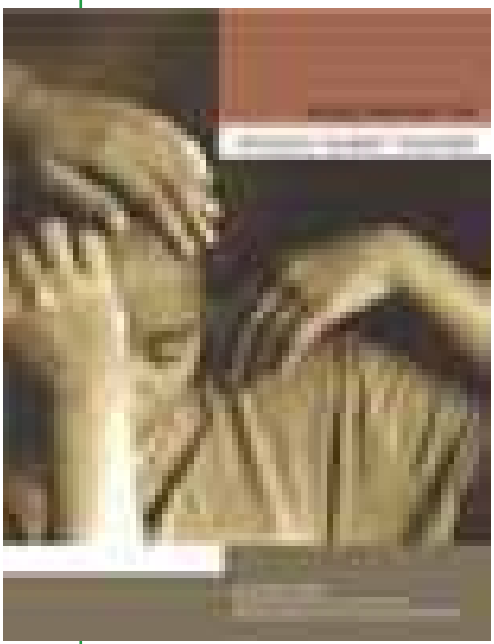
يأتي هذا المشروع، الذي تنفذه المنظمة السويدية لرعاية الأطفال – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كمشروع لتعزيز قدرات الأطفال على التعبير عن حقوقهم والمشاكل التي تعترض طريقهم في أماكن عيشهم، من المنزل إلى المدرسة أو حتى المجتمع. ومن أهداف المشروع أيضًا أن يعرض الحلول التي يرونها الأطفال مناسبة لهم من وجهة نظرهم الخاصة، فيكون صوتهم من خلال الأفلام المنتجة مسموعًا على نطاق واسع. سيدوم المشروع سنة كاملة ينتشر خلالها في 6 بلدان عربية: اليمن، تونس، مصر، فلسطين، الأردن ولبنان. يكون عمل المدربين في المشروع تقنياً فيعلمون الأطفال استعمال الأداة ولا يتدخلون في القصة فكرةً وتنفيذًا، فيغدو المدرب مسهّلاً للعمل لا يؤثر على آراء الأطفال. ويجد المشروع هذا مكانه في صفحة الموارد لأنه سيبدأ قريبا إنتاج هذه الأفلام لتكون مادة غنية يمكن استعمالها كمراجع للأبحاث، ووسيلة للتوعية ومثالا يُقتدى به في مشاريع المؤسسات التي تهتم بشؤون الأطفال. وستعرض هذه الأفلام في بيروت في نهاية العام، على أمل أن ينتقل العرض إلى باقي البلدان المشاركة. وتقوم المنظمة أيضا بإنشاء ركن ضمن موقعها الرسمي على الإنترنت لإتاحة الفرصة للمدربين والأطفال معًا بالتواصل ومشاركة الخبرات والأفكار والأفلام: www.scsmena.org/animate_it



لنا حق

"لنا حقّ" هو كتيب تلوين لتوعية الأطفال على حقوقهم، بطريقة جديّة ولكن ترفيهية، بقلم وريشة الفنان الراحل بهجت عثمان. صدر هذا الكتاب، عن اليونيسف والمنظمة السويدية لرعاية الأطفال بالتعاون مع ورشة الموارد العربية، لأول مرّة في 1996 وكانت الطبعة الثانية في 2007. وقد استخدم الكتيب وأعيد استنساخ رسوماته على نطاق واسع في المنطقة. وقبل الرسومات الجميلة التي تعبر كلّ منها عن حق من حقوق الأطفال يأتي التمهيد الذي وضعه بهجت للقرّاء الصغار: «لكم الحق: لأن العالم هو بيتنا الكبير، فالناس كلّهم أسرتنا. الكبير فينا يرعى الصغير حتى يكبر، والقوى يحمي الضعيف حتى يقوى»، رسالة جميلة يتعلّمها الأطفال منذ الصغر.

لمزيد من المعلومات: www.scsmena.org أو البريد الإلكتروني info@scsmena.org أو الاتصال: 738654 1 961+



دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال

نشرت هذه الدراسة باللغة الإنكليزية في تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي في نيويورك، وفي حزيران/يونيو من هذا العام (تحديدًا من 25-27/6/2007) تطلق النسخة العربية في القاهرة. (راجع المقال عنها في مكان آخر من هذا العدد) أعد الدراسة باولو سيرجيو بينهيرو، وهو خبير مستقل عينه الأمين العام للأمم المتحدة في 2002. وأعدت الدراسة، حسب التقرير الذي قدّمه الخبير للجمعية العامة، «من خلال عملية قائمة على المشاركة شملت مشاورات إقليمية ووطنية واجتماعات للخبراء وزيارات ميدانية». والدراسة شاملة، تتناول موضوع العنف ضد الأطفال في كلّ أنحاء العالم وكلّ البيئات مع توصيات لكلّ من الأقسام. باستطاعتكم الحصول على الدراسة في اللغة الإنكليزية عبر: http://www.violencestudy.org. ويمكنكم عبر هذا الموقع الحصول على التقرير الكامل في العربية والاطّلاع على كتابين مصممين للعمل على مواضيع الدراسة مع الأطفال: الأول منهما هو الدراسة عينها، مختصرة ومبسطة للأطفال، والثاني يضم مجموعة من الأنشطة موجهة لكل من يعمل مع الأطفال لحثهم على التعلم عن قضايا العنف والتحرك معًا ضد كلّ أنواعه. أمّا الدراسة في العربية فباستطاعتكم الوصول إليها عبر المنظمة السويدية لرعاية الأطفال – المكتب الإقليمي للشرق الوسط وشمال إفريقيا: rnoueiri@scsmena.org

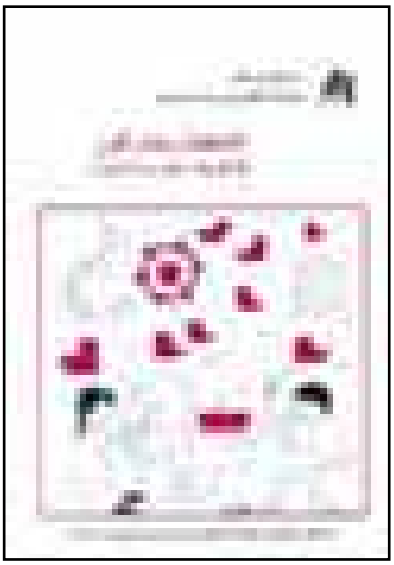
(أنظر أيضاً ص 6-10)

منشورات جديدة من ورشة الموارد العربية



قواعد عامة في العمل مع الأطفال في ظروف الحرب والنزوح

مطوية عملية موجهّة للأهل والمعلمين(ات) والعاملين(ات) في مجالات الصحة والإنماء الاجتماعي والمتطوعين(ات) وباقي الفئات المعنية. وهي دليل مختصر للعمل مع الأطفال في الظروف الصعبة، من حرب ونزوح، موزعة على ثلاث فقرات: قواعد سلوكية عامّة، تلحقها توجيهات للتواصل مع الأطفال، وختامًا الخطوات الصحيحة عند اشتكاء طفل من تعرضه لإساءة.



الأطفال يشاركون في ظروف الحرب والنزوح

في الإطار نفسه تأتي هذه المطوية جزءًا من مشروع "من طفل إلى طفل: مساعدة الأطفال على مساعدة غيرهم". موجّهة للفئات عينها، اختلافها يكمن في هدفها. فليست هذه دليلاً إلى التعامل مع الأطفال بل لاكتشاف كلّ الطرق التي يمكن أن يساعد الأطفال غيرهم بها. بذلك تكون هذه الوريقة لحث الأطفال على المشاركة بمجتمعهم المحلي وظروفه وبناء قدراتهم في هذا المجال.



دليل العمل: السياسات والإجراءات. كيف نبني منظمة آمنة للطفل

ينبثق هذا الدليل في العربية عن نسخة نشرت في الإنكليزية في المملكة المتحدة، وهو أداة عملية للتعلم ومجموعة موارد موجهة لجميع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعمل مع الأطفال. وبالرغم من نوعية عمل هذه المؤسسات وضرورة وعي العاملين بها على حقوق الطفل وكيفية حمايته، إلاّ أنّه من الضروري أن تكون هذه الأمور محددّة بشكل رسمي وقانوني في داخل المؤسسة لتصبح تلك الأخيرة آمنة حقًا للطفل. ويتناول الدليل بدقّة المبادئ الأساسية لحماية الطفل كما يحدد خطوات ستّة، تكون بمثابة أحجار أساس لبناء، تنفيذ، رصد وتقييم السياسات الخاصة حماية الطفل في الجمعية. ونشير إلى أن يُشجع استعمال هذا الدليل حتى من قبل المؤسسات الخاصة، التجارية والحكومية. الطبعة العربية تصدر في غضون الشهور القليلة القادمة على موقع ورشة الموارد العربية.

لمزيد من المعلومات: الاتصال بورشة الموارد العربية على الهاتف التالي:
738654 1 (961+) أو بالبريد الألكتروني: cri.mawared.org

للحصول على النسخة الانكليزية:
http://www.streetchildren.org.uk/resources/details/?type=other&other=50